الابتزاز الالكتروني
خطر يهدد
الأسرة والمجتمع

ملحق جريدة الحارس يصدر عن دائرة العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية

2021/2/17

رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي:

الحكومة لديها إجراءات رادعة لمحاسبة وملاحقة من يقوم بعمليات الابتزاز والمساومة

وزير الداخلية السيد عثمان الغانمي:

الابتزاز الالكتروني جريمة تؤثر على السلم المجتمعي والداخلية حريصة على محاربتها

2

شعبة الجريمة الالكترونية: عمل مستمر لملاحقة مرتكبي الجريمة

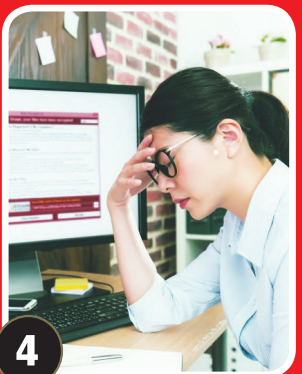

4

الإبلاغ المبكر عن جريمة الابتزاز يساعد الاجهزة الامنية على ضبط المتورطين

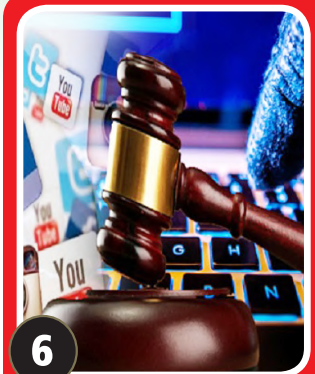

6

الابتزاز الالكتروني وفق منظور قانوني..

شعبة الجريمة الالكترونية: عمل المصادقة الثنائية لحسابات التواصل الاجتماعي أمر ضروري لمنع الاختراق

مراسلة موقع شعبة الجريمة الالكترونية في مديرية تحقيق الادلة الجنائية على الفيس للاستفسار عن اي حالة بهذا الخصوص وكيفية التعامل معها

ملحق الحارس - نور الاسدي

حينما بدأت هناك مشاكل عائلية تشوب وسط عائلتها وحصول الصدام المستمر مع زوجها وتهديداته المستمرة بالزواج عليها بدات الفتاة متوسطة العمر (ا ت) بالتفكير في عدة حلول للتخلص من هذه المشاكل والتجاءت الى مواقع الانترنيت بحثاً عن مواقع الشعوذة والسحارين معتقدة انها الوسيلة التي تخلصها من ماهي به ، ولم تعلم ان هذا الطريق هو اكثر الطرق دناءة ورفض من قبل الدين والمجتمع لما فيه من تبعات سلبية وعواقب مظلمة ، وفعلا تعرفت على شخص عبر هذه المواقع وبدأت بالتواصل معه وبالتاكيد من خلال الاساليب الشيطانية والطرق الخادعة استطاع من اقناعها بأنه من سيجد لها حل ويغير حياتها نحو الاحسن ولم تكن الضحية تعلم ان القدر يخبيء لها من خلال هذا المجرم نتيجة تكلفها عفتها وطريق نحو الابتزاز ، وبدا المجرم بالتواصل مع الضحية ومن خلال الطرق الماكرة وجهل الضحية تمكن من الحصول على صور ومقاطع فديو تخص الضحية وبدا المجرم بابتزازها بغية الحصول على اموال او يقوم بنشر الصور عبر مواقع التواصل ، لكن الحق حال دون ان يقوم المجرم بأفعاله حتى لم تجد الضحية طريق سوى التوجه الى القوات الامنية والقضائية حتى احيلت القضية لشعبة الجريمة الالكترونية احدى توابع مديرية تحقيق الادلة الجنائية لوزارة الداخلية وبأساليب اختصاصية وطرق فنية وجهد متميز تم التعرف على الشخص والوصول اليه ،

اما الضحية الاخرى هي الشابة (ن) في مقتبل العمر والتي وقعت ضحية شيء ليس لها اي ذنب فيه سوى ان احد ضعاف النفوس وبطرق خبيثة واختراق لحساباتها الخاصة تمكن من الحصول على بعض الصور لها وهي صور طبيعية لم تكن تحمل اي شيء يثير الشك انما قام المجرم بهدم اسرة من خلال ارسال الصور الى زوجها مدعياً انه على علاقة مع البنت الامر الذي خلق مشكلة كبيرة ادت الى الطلاق ومن خلال توجه اهل الضحية الى القوات الامنية واحالة القضية الى شعبة الجريمة الالكترونية تم تشكيل فريق عمل مختص من خلاله وبأسلوب احترافي وجهد متميز تم التمكن من الوصول الى المتهم بوقت قياسي والقاء القبض عليه واحالته الى القضاء وهو لم يدرك ان هناك منظومة امنية متكاملة تتمكن من الوصول اليه ، هذه القضيتان هي واحد من بين الكثير من القضايا التي تخص الابتزاز الالكتروني الذي بدا اليوم يهدد العديد من الاشخاص الذين يجعلون من انفسهم عرضة لهذا الامر عن جهالة او سوء تصرف وادراك عن هذا الموضوع اعدت الداخلية تقرير واستطلاع التقت به ذو الاختصاص من وزارة الداخلية ، محطتنا الاولى كانت مديرية تحقيق الادلة الجنائية شعبة الجريمة الالكترونية التقينا فيها مدير الشعبة العقيد محمد عباس الذي اوضح لنا ان الجريمة الالكترونية بدانا بالتعامل معها قبل سنوات منذ انطلاق الثورة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وكانت عدد الدعاوى والقضايا المحالة الينا لايتجاوز عددها المئات اما بعد عام ٢٠١٦ الى الان اصبحت الدعاوى يصل عددها الى الالاف حيث بدانا بتطوير الاساليب الفنية للتعامل مع هذه القضايا وتم الوصول الى عدد كبير من مرتكبي هذه الجرائم الامر الذي خلق ثقافة قانونية لدى المواطن وهي ثقافة الشكوى دون تردد بكافة الامور المتعلقة بالجريمة الالكترونية بضمنها عدد كبير من قضايا الابتزاز الالكتروني الذي من الممكن يتعرض لها اي شخص مالم لم يتم اتخاذ الاجراءات الاحترازية لمنع تسريب اي معلومة خاصة ، ولفت العقيد ان هناك متابعة مباشرة من قبل مدير تحقيق الادلة الجنائية العميد رضا عبد شلال ، للوقوف على القضايا التي تخص هذا الجانب فضلا عن التنسيق مع القضاء ورفده بالمعلومات التي تأتي من قبل المحاكم والوصول الى نتائج مميزة تم من خلالها انقاذ العديد من فخ الابتزاز ، واضاف العقيد ان المواطن بدا بالمعرفة على كيفية التعامل مع الجريمة الالكترونية وكيفية تقديمها والاخبار عنها فضلا عن ان النتائج الباهرة بالوصول الى المتهمين زرع داخل المواطن ثقة من حيث تقديم الشكوى لهذا الخصوص ، وتابع العقيد ان هناك طرق بسيطة يمكن من خلالها تقديم الشكوى المتعلقة بالابتزاز الالكتروني الطريق الاول هو التوجه الى القاضي بشكل مباشر من قبل المشتكي او من ينوب عنه وتسجيل بلاغ يحمل الادلة التي تدين المتهم والقضاء بدوره سيقوم بأحالة القضية الى شعبة الجريمة الالكترونية مع الحفاظ على سرية كافة المعلومات التي تخص المشتكي وهويته او هناك طريق اخر هو مراسلة موقع شعبة الجريمة الالكترونية في مديرية تحقيقي الادلة الجنائية على الفيس بوك ويتم مراسلتهم على الخاص للاستفسار عن اي حالة بهذا الخصوص وكيفية التعامل معها وتلقي النصائح المتعلقة بهذا الموضوع ، مؤكداً ان على جميع الموطنين بامكانهم تحصين مواقعهم على وسائل التواصل الاجتماعي من الاختراق بواسطة المصادقة الثنائية على الموقع او البرنامج من خلال عمل (جي ميل) وربطه على رقم هاتف وعمل مصادقة ثنائية وتفعيل الاشعارات ، هذا الاجراء سيمكننا من تحصين برامجنا الخاصة على وسائل التواصل من الاختراق ويمكن الاستعانة بمقاطع فديو توضيحية عبر اليوتيوب عن كيفية المصادقة الثنائية لحسابات التواصل الاجتماعي ، مضيفاً اننا ساعين بالتنسيق مع دائرة العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية لأعطاء محاضرات تثقيفية وتوعوية في العديد من المؤسسات التعليمية والتربوية عن موضوع الجريمة الالكترونية والتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بشكل صحيح ، اما مدير دائرة العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية اللواء الدكتور سعد معن بين ان وزارة الداخلية ترعى اهتمام كبير جداً في مجال قضايا الجريمة الالكترونية والابتزاز الالكتروني مؤكداً ان على ضوء ذلك لدينا قسم في وكالة الاستخبارات فضلا عن وجود شعبة تخصصية فنية للجريمة الالكترونية في مديرية تحقيق الادلة الجنائية والتسجيل الجنائي والتي تقوم بتقديم النصيحة الفنية والتحليل الفني لهذه الجرائم وتمكنت من الوصول الى نتائج متميزة بهذا الخصوص فضلا عن وجود مديرية عامة لتكنلوجيا المعلومات وهي المسؤلة عن الحوكمة الالكترونية ، وبين اللواء ان هناك جهد كبير جداً من مقبل مكافحة الاجرام لما لها من مهام كبيرة احبطت من خلالها عمليات كبيرة من الابتزاز فضلا عن القاء القبض على عدد من المبتزين واحالتهم الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

الابتزاز الالكتروني خطر يهدد الأسرة والمجتمع

الحارس - أحمد سعد

في ظل التقدم الهائل في مجال التقنيات والثورة التكنولوجية، وزيادة عدد مستخدمي الأجهزة الحديثة بشكل كبير، وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة لهذا التقدم التكنولوجي، ولهذه الأجهزة إلا أن هذه النعمة باتت مصحوبة بنقمة تمثلت بالاستخدام غير القانوني لهذه التقنيات، حتى أصبحت تستخدم كأداة للهدم في أيدي الخارجين عن القانون، حيث أصبح الابتزاز الالكتروني والجريمة الاليكترونية ظاهرة في المجتمع تهدد دعائمه، وأن جريمة الابتزاز الالكتروني تكمن في التهديد والمساومة والضغط الذي يمارس من قبل الأشخاص المعنيين بالإكراه عن طريق التهديد بنشر أمور خاصة وبيانات سرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتصل هذه البيانات الشخصية إلى الشخص المبتز، أما عن طريق اختراق الحسابات او الهواتف الشخصية أو من خلال الضحايا أنفسهم الذين قد يرسلون صور وفيديوهات خاصة بهم يستغلها الشخص المبتز، مشيرا الى أن جريمة الابتزاز الالكتروني غالبا ما تتم عن طريق عصابات منظمة تستخدم الفتيات في التواصل مع الضحايا الشباب او بالعكس وإغرائهم كي يرسلوا صوراً ومحادثات فاضحة يتم استغلالها في ابتزازهم، وأضاف أن هناك بعض الأمور الاحترازية التي يجب الالتزام بها للابتعاد قدر الإمكان من الوقوع في مكيدة الابتزاز الالكتروني والمتضمنة تأكيد حسابات المواقع ومعالجة الثغرات التي يستغلها ضعفاء النفوس في الدخول الى الحساب والحصول على معلومات وصور شخصية، وعدم نشر او إرسال المعلومات والبيانات الهامة والصور أو الفيديوهات الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، كي لا يمكن الاستيلاء عليها بسهولة واستغلالها، وعدم إرسال الأجهزة الالكترونية الخاصة التي تحمل بيانات شخصية كصور وفيديوهات ومعلومات خاصة الى ورش الصيانة، إلا إذا كانت هذه الورش ذا ثقة ومعروفة بأمانتها في العمل، وعدم الاحتفاظ بأي صور او فيديوهات شخصية غير لائقة على الهاتف او الحاسبة الخاص، لأنها قد تتعرض للسرقة فلا بد من مسح هذه الصور والفيديوهات، وأخيرا الحذر من الدخول الى الروابط التي يتم مشاركتها، فمن الممكن أن تكون روابط اختراق الأجهزة وعدم الدخول الى المواقع غير المرغوبة والمشبوهة في مواقع التواصل الاجتماعي، داعيا اي شخص يمتلك معلومات كافية عن التقنيات والأجهزة الالكترونية فيها حماية من الاختراق الى نشرها في صفحاته الخاصة لتعليم المقربين منه لتثقيف الناس بمخاطر التكنولوجيا التي يغفل عنها الكثير، ومن جانبه قال المحامي موفق سوادي : إن التطور التكنولوجي واتساع وسائل الاتصال جعل العالم كقرية صغيرة ذو انفتاح واسع، لكن بعض أصحاب النفوس الضعيفة استغلوا هذا الانفتاح والسهولة بالتواصل لأغراض واطماع شخصية خارجة عن الأعراف والقوانين من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في عملية الابتزاز الالكتروني حتى صارت هناك مافيات الكترونية تورط الآخرين بطرق احتيالية متعددة للوقوع في الفخ، ومن ثم استغلالهم ومساومتهم، وأضاف أنه يمكن تقسيم جرائم الابتزاز الاليكتروني الى أولا: حالات الابتزاز والتشهير من خلال وقوع الضحية بعلاقة عاطفية مع المحتال بغض النظر عن جنسه والحصول على وثائق وصور وفيديوهات خاصة بالضحية، حتى يقوم المحتال بتهديد وابتزاز الضحية بطلب مبالغ مالية او ممارسات غير أخلاقية أو فضح الضحية من خلال نشر هذه الوثائق والصور، مما يضطر الضحية إلى الإذعان لطلبات المحتال، ثانيا: حالات اختراق الحسابات الالكترونية كمواقع التواصل الاجتماعي والحصول على المعلومات والصور والفيديوهات الشخصية الخاصة بالضحية ، ومن ثم القيام بابتزاز الضحية وطلب مبالغ مالية منه أو القيام بفضحه ونشر هذه المعلومات والصور، الجاني على الضحية، مما يضطر الضحية الى الانصياع لرغبة الجاني وتحقيق مطالبه غير المشروعة تحت الإكراه والخوف من الفضيحة.

والى ذلك التقت جريدة الحارس بالاستاذ في علم الاجتماع الدكتور أسامة حسين الذي قال: إن جريمة الابتزاز الالكتروني هي جريمة مستحدثة، وخطر يهدد المجتمع والأسرة، فهي هدمت العديد من الأسر وشردت أطفالها، مبينا أن هناك عوامل عديدة لجريمة الابتزاز الالكتروني وأهمها الجهل، والتخلف، وضعف الإيمان، والابتعاد عن الأمور الأخلاقية والإنسانية، وجميعها أسباب تؤدي الى حدوث جرائم خطرة في المجتمع من قبل ضعفاء النفوس للحصول على مكاسب مادية، او شخصية، او الإفصاح عن معلومات سرية مؤسساتية او سياسية من خلال جمع المعلومات من

وأوضح أن المشرّع العراقي أعطى حق للضحية لمراجعة المحاكم الجزائية والمدنية لوجود العنصر الجزائي في الجريمة، بالإضافة الى الضرر المعنوي والنفسي والمادي الذي يصيب الضحية، والضرر المعنوي يعد الأشد على الضحية، لأنه يمس سمعته، وبالاخص إذا كانت الضحية فتاة أو حتى رجل بمنصب اجتماعي مرموق، مشيرا الى أن القانون العراقي قسم الجرائم الإلكترونية إلى جرائم التهديد والابتزاز، في المواد بين ٤٣٠ - ٤٣٢ من قانون العقوبات، وعقوبتها السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس من خمس سنوات فما دون، أو بالحبس مدة تزيد على سنة واحدة أو بالغرامة (م ٤٣٢ ق ع)، وكذلك جرائم القذف والسب بالمواد بين ٤٣٢ - ٤٣٦ من قانون العقوبات وجرائم إفشاء السر بالمواد بين ٤٣٧ - ٤٣٨ وعقوبتها تكون بالحبس أقل من خمس سنوات وبالغرامة المالية، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا وقع السب بطريق النشر في الصحف أو المطبوعات أو بإحدى طرق الإعلام الأخرى عد ذلك ظرفًا مشددًا، وهناك في القانون العراقي جرائم النصب والاحتيال بالمواد بين ٤٥٦ - ٤٥٨ من قانون العقوبات وعقوبتها الحبس أقل من خمس سنوات، إضافة إلى جرائم النشر بالمواد بين ٨١ - ٨٤ من قانون العقوبات العراقي وعقوبتها الغرامة أو تعطيل الصحيفة التي نشرت فيها الواقعة الجرمية.

حافظوا على إعدادات الخصوصية القوية على الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر

ملحق الحارس

الابلاغ المبكر عن جريمة الابتزاز

يساعد الأجهزة الأمنية على ضبط المتورطين

> يعرف الإبتزاز بأنه الحصول على المال أو المنافع من شخص تحت التّهديد بفضح بعض أسراره أو غير ذلك، وبعد ثورة الحداثة في مجال التكنولوجيا والاتصالات وازدياد عدد مستخدمي الأجهزة الحديثة في التعامل مع مواقع التواصل الإجتماعي

زاهد الشرقي

والتطبيقات الأخرى برزت ظاهرة جديدة وخطيرة هي الإبتزاز الإلكتروني، وقد تعرضت لها كافة شرائح المجتمع، ولكن الفئة الوحيدة التي عاشت خطورة هذا النوع هي النساء بكافة أعمارهن او صفاتهن الاجتماعية لما للمرأة من تعامل خاص، ففي العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعددت وسائل الاتصالات والتواصل المختلفة، وأصبح للملايين من الناس القدرة على استخدام المواقع المختلفة، والتطبيقات على شبكة الأنترنت عن طريق أجهزة الحاسوب او عبر الهواتف النقالة (الموبايل)، ولقد بدأت عمليات الإبتزاز الإلكتروني منذ زمن ليس بالقريب، ولكن أغلبها كانت نتائجها معروفة عن طريق رضوخ الضحية للمطالب، لكون المجتمع لا يمكن له التسامح مع أي خطأ قد تقع فيه المرأة مع غياب واضح لأي قانون او تشريع خاص بتلك الجريمة، ناهيك عن الخوف من التوجه للقضاء بسبب ما يترتب عليه ذلك من (فضيحة) وفق ما تفكر به الضحية لها وعائلتها، ومع مرور الوقت كثُرت هذه الحوادث في العراق، وجميعها يندرج ضمن خانة الجريمة التي من خلالها يتم إجبار الطرف الأخر على الرضوخ بكافة الطرق، ولا تختلف إلية تلك الجرائم بشيء عن بعضها، ولكنها تترك أثراً نفسياً مؤلماً بداخل المرأة التي تتعرض للإبتزاز الإلكتروني مع عقاب قد يصل حد الموت من قبل عائلتها او المقربين منها في حال افتضاح الأمر، وانتشار تلك المعلومات والصور ومقاطع الفيديو والمكالمات التلفونية الخاصة لعامة الناس، ولعل أهم طرق الحصول على المعلومات التي يستخدمها المجرمون من أجل الإبتزاز:

اولاً : عن طريق الحوارات الشخصية عبر مواقع التواصل، او المكالمات الهاتفية، أو التطبيقات ثم تتحول لتبادل المعلومات الشخصية والصور او مقاطع فيديو للضحية، ثم بعد مدة تبدأ عملية إجبار الضحية على عدة مطالب أبزها المال او الحصول على رغبة جنسية.

ثانياً : عن طريق اختراق الصفحة الشخصية في مواقع التواصل والتطبيقات مثل الأخرى الإنستغرام، بالإضافة إلى اختراق الهواتف الذكية، كل تلك الأمور تجري من أجل غاية واحدة فقط إلا وهي الحصول على معلومات شخصية وصور ومقاطع فيديو تعود للضحية.

ثالثاً : الحصول عن طريق شخص أخر مقرب او لدية معرفة سابقة بالضحية على تفاصيل مهمة مع صور او مقاطع فيديو.

رابعاً : قطع العلاقات مثل الخطوبة او الطلاق او الصداقة، مما يجعل بعض الرجال مع كل الأسف يتجه نحو الإبتزاز للطرف الأخر الذي كان في يوم من الأيام قريب منه، خامساً : الثقة الزائدة وقلة الوعي وعدم المعرفة بمراحل تأمين الحساب الشخصي والحفاظ على المعلومات الخاصة من قبل بعض النساء والفتيات.

لكن في المدة الأخيرة حدثت نقلة نوعية في مجال متابعة ومحاسبة مرتبكي جرائم الإبتزاز الإلكتروني من قبل الجهات المختصة العراقية المتمثلة بوزارة الداخلية، صاحب ذلك تعاون من قبل الضحايا من النساء في الإبلاغ من أجل إيقاف المجرمين عند حدهم عن طريق التبليغ الرسمي او عبر أرقام هواتف خصصت لهذا الغرض مع تحرك واضح من قبل منظمات ومؤسسات مجتمع مدني تهتم بالمرأة وتدعوا لحمايتها وفق قوانين وأنظمة تُشرع بهذا الخصوص، ولقد تحدث العميد غالب العطية مدير الشرطة المجتمعية التابعة لدائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية باتصال هاتفي حول الأمر وأوضح أن واجب عملهم يتمحور أولا : في الوقاية واستباق وقوع الجريمة عبر رفع الوعي المجتمعي لدى شريحة المواطنين كافة، وبالأخص النساء عن طريق ندوات الإرشاد المستمرة من قبلهم بكافة محافظات العراق مع أهمية التأكيد على تأمين المواقع الخاصة والمعلومات الشخصية والصور وغيرها حتى لا تقع بأيادي الآخرين، وأضاف أنه (في حال وقوع الجريمة فأن الشرطة المجتمعية تكون سنداً مع الضحية عن طريق التحرك المباشر والفوري معها، وتوفير الحماية وسرية المعلومة والتعامل لحين الوصول إلى الإجراءات القضائية التي تُعد مفصلاً مهماً في أنهاء الملف)، وأكد العطية بأن التعامل مع هكذا نوع من الجرائم ليس بالأمر الهين في مجتمعنا، ولكن مع الوقت أصبح للوعي مكان لدى الناس، كما إن أيمانهم بقدرة الجهات الرسمية أسهم في تحركهم وعدم الاكتفاء بالصمت، مطالباً من أي امرأة تتعرض إلى الإبتزاز إلى عدم الخوف والإنصياع لأي تهديد مهما كان نوعه، والاتصال بالرقم (٤٩٧) من على شبكات الهواتف لإجراء اللازم او عن طريق التواصل مع البريد الخاص في موقع وزارة الداخلية العراقية، من جهة أخرى ذكرت رئيسة منظمة حواء للإغاثة والتنمية الدكتورة بثينة المهداوي إن منظمتها وبالتعاون مع منظمة الانترنيوز أطلقت حملتها (للحد من ظاهرة الابتزاز الالكتروني) عبر هاشتاق (# لتسكتين مومن_حقه)، والدعوة إلى الإبلاغ عن طريق الاتصال بالشرطة المجتمعية على الأرقام المخصصة لذلك، وأضافت المهداوي أن (على الجميع التحرك من أجل إيقاف هذه الجريمة بحق المرأة لما لها من أثار سلبية على المجتمع والمستقبل بصورةٍ عامة).

الابتزاز الالكتروني .. الآثار والمعالجة

قانون (جرائم المعلوماتية) مطلب أساسي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة

الحارس - نور الاسدي

كثير ما نسمع او نقرأ أخبارا تفسد بعملية تهديد وترهيب لضحية ما من خلال نشر صور، أو مواد فيلمية، أو تسريب معلومات سرية تخصه الأمر الذي يتسبب بضررا معنويا، وتهديدا لأمنه واستقراره الاجتماعي، وتنتهي لابتزازه بدفع مبالغ مالية أو استغلاله للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتزين، كالإفصاح عن معلومات سرية خاصة بجهة عمله أو غيرها من الأعمال غير القانونية والاخلاقية احيانا،اليوم إذا ما بحثنا عن مصادر وعوامل الابتزاز نرى أن جهل الصحية، وسوء التصرف هو العامل الأول لجعله عرضة للابتزاز، أما من العوامل الأخرى نرى أن مواقع التواصل الاجتماعي تشكل بوابات التراسل وساحة رئيسة للابتزاز من خلال انتحال شخص ما اسما مستعارا لفتاة أو رجل، حيث يبدأ باستدراج الضحايا عبر ممهدات العلاقات والصداقات وطلب التعارف ليتطور الأمر الى الايقاع في الشرك، او نتيجة اختراق ما يعرف مدمني الهكرز الذين يكرسون جل أوقاتهم للعيش بالعالم الافتراضي لتصيد طرائدهم، الشباب من كلا الجنسين هم أكثر شريحة معرضة للابتزاز الالكتروني بسبب كثرة استخدامهم للحواسيب او أجهزة الموبايل، وطول مدة تواجدهم بمواقع، وكروبات الصداقات، وغرف الدردشة عبر تواصل مباشر او عبر محادثة جماعية، تحقق رغبات الشباب الطامح، إلا أن تلك المحادثات وما يتخللها من حوارات متنوعة تعد المرحلة الأولى من عملية ابتزاز قد تمتد لفترة طويلة يستثمر سقطاتها المبتزون لتحقيق مصالح مادية، أما المتورطون في قضايا الابتزاز الإلكتروني فهم شخوص تعاني اضطراباً سلوكياً، وعدم استقرار اجتماعي يدفعهم إلى اللجوء إلى ممارسات خفية تعوضهم عن حالة النقص التي يشعرون بها، سواء نقص المورد المادي بسبب البطالة، أو انعدام الثقة بالنفس بسبب نقص التعليم يجعلهم صيداً سهلاً لتلك العصابات التي تجند هؤلاء الأفراد وتوريطهم في هذه الأعمال، دراسة هذه الظاهرة تبين أن حالات الابتزاز اليومي في تزايد مستمر في دول منطقة الشرق الأوسط، وهم الضحايا الأبرز لهذه العصابات ووفقاً لراصدين، فإن عدد كبير من المشتركين في شبكات التواصل الاجتماعي هم عرضة للابتزاز الإلكتروني،ما لم يتم استخدام التحصينات الخاصة بالحسابات الشخصية ، هذ الظاهرة أخذت مدياتها تتجاح مجتمعنا العراقي بشكل ملفت وبدأت تها تنتشر وتظهر في أروقة المراكز والمحاكم نتيجة تزايد قضايا التخاصم الشخصي والسياسيي والعشائري نتيجة تفاقم حالات الابتزاز الالكتروني المستشري في الاوساط الاجتماعية والسياسية، والذي يحتاج تدخل مباشر من قبل الدولة وجهاتها المعنية لوضع كل إمكاناتها لمواجهة هذه الظواهرالخطيرة، والتي تتطلب الاستعانة بخبرات متطورة وأجهزة فنية، وخصوصا أن أغلب الجرائم الالكترونية ترتكب من مجرم متخفي خلف الحاسوب او الموبايل الذي يجعل من الصعب احيانا الكشف عن مخططات، لهذا تعد معالجة تلك الجرائم ظاهرة تحتاج الى إمكانات جهات حكومية متخصصة وتحتاج الى فنيين للعمل بشكل متواصل وفعال، كون أن لهذا الأمر تبعات سلبية تمس أمن الدول وسيادتها، ويهدد استقرارها وسلمها المجتمعي، الأمر الذي يشكل تشريع قانون «جرائم المعلوماتية» مطلبا أساسيا في هذه المرحلة لمواجهة هذه الظواهرة الخطيرة ،

وتعد الأجهزة الأمنية المتخصصة في أي دولة، هي صمام الأمان الحقيقي والرئيسي الذي يمكن أن يحمي المواطنين، فهي الواجهة الأساسية التي ينبغي أن يلجأ لها المتضرر في حال تعرضه الى اي جريمه مهما كانت، لذلك أسست أغلب بلدان العالم والمنطقة وحدات متخصصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، والتي تهدف الى وضع حد لها من خلال التحقيقات، وكشف حالاتها، والوصول الى عدد كبير من الجناة و المتهمين من المبتزين، والتصدي الكامل لجميع المجرمين وإحالتهم الى القضاء لإيقاع العقوبة الرادعة بحقهم،

وهيئة الإعلام والاتصالات هي الجهة القطاعية المسؤولة عن تنظيم قطاع الإعلام وفق ما رسم لها من صلاحيات وينبغي عليها مسؤولية تنظيم قطاع الفضاء الالكتروني أيضا، وتحتاج وضع لوائح لتنظيم وترخيص عمل منصات الإعلام الالكتروني، وآلية نشره، ومراقبة محتواه، والذي من شأنه الحد من ظاهرة الابتزاز، وتعالج خروقاته وفق مسؤولياتها بموجب آلية الرصد والمحاسبة المستندة على مدونات وقواعد البث والسلوك الإعلامي التي يجب أن تشمل النشرالالكتروني أيضا.

الابتزاز الالكتروني

جريمة مستحدثة تؤرق المجتمع الدولي والمحلي

الحارس - احمد سعد

الجريمة هي الفعل الذي يتم ارتكابه، وتكون منافية للنظم الاجتماعية السائدة، وخروج عن القانون، وهي كل فعل مخالف للآداب، والأخلاق، أو العدالة في المجتمع، ويؤثر بنظام الجماعة أو الإضرار بمصالح أو حقوق الأفراد أو المساس بالقيم، وينظر للجريمة بالمفهوم القانوني بأنها كل مخالفة لقواعد القانون الوضعي المعمول به سواء أكانت هذه القواعد متعلقة بالقانون الجنائي أو غيره من القوانين، وأفرز التطور والتقدم العلمي والتقني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت (وسائل التواصل الاجتماعي) أنماطا مستحدثة من الجرائم المعقدة في طرق ارتكابها وفي وسائل كشفها، وتشكل هذه الجرائم خطراً يؤرق المجتمع الدولي والمحلي على حد سواء، وهذه الجرائم المستحدثة هي جرائم الابتزاز الإلكتروني التي تمثل عملية تهديد وترهيب للضحية بنشر صور، أو فيديو، أو تسريب معلومات شخصية وحساسة وسرية تخص الضحية، مقابل طلبات معينة تتلخص بدفع مبالغ مادية او القيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتزين، كالإفصاح بمعلومات سرية خاصة بجهة العمل أو غيرها من الأعمال غير القانونية، او القيام بأعمال منافية للأخلاق او العمل مع العدو، وغالبا ما يتم تصيد الضحايا عن طريق البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة كـ (الفيس بوك، تويتر، وإنستغرام) وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي نظرا لانتشارها الواسع واستخدامها الكبير من قبل جميع فئات المجتمع، وتتزايد عمليات الابتزاز الإلكتروني في ظل تنامي عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، والتسارع المشهود في أعداد برامج المحادثات المختلفة، والأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها هي الجهة المسؤولة عن إنفاذ القانون ومحاسبة الخارجين عنه، وتعد مكاتب مكافحة الإجرام من أهم الأجهزة الأمنية المسؤولة عن التحقيق في الجرائم بالتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى، وهي المسؤولة عن التحقيق بالجرائم، والكشف عن خيوط الجريمة وخفاياها، والقبض على المجرمين وتسليمهم الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل، حيث إن مديرية مكافحة إجرام بغداد من الدوائر المتخصصة بالتحقيق في الجرائم التي لها أثر على أمن العاصمة بغداد، وأمن المواطنين كجرائم السطو المسلح، والخطف، والقتل الغامض المقترن بالسرقة، والسرقة بالإكراه، والسرقات بأنواعها، والاتجار بالبشر، وانتحال الصفة، والتزوير، واضيفت لها مؤخرا مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني،

ولمديرية مكافحة إجرام بغداد جهود مميزة في مكافحة جريمة الابتزاز الالكتروني والقبض على العديد من العصابات والمتهمين بهذه الجريمة، ومن بين هذه الجرائم التي تمكنت مكافحة إجرام بغداد من الكشف عنها والوصول الى المجرمين بوقت قياسي هي انقاذ فتاة من محاولة ابتزاز واعتداء غير أخلاقي، حيث تمكن قسم الشرطة المجتمعية التابع لدائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية من إنقاذ فتاة قاصر من محاولة ابتزاز واعتداء غير أخلاقي من قبل صاحب محل لبيع الألبسة النسائية في إحدى مناطق العاصمة بغداد، بعد الاتصال بالشرطة المجتمعية عبر خطها الساخن من والدة إحدى الفتيات القاصرات التي أدعت قيام صاحب المحل بتصوير ابنتها بكاميرات مخفية في غرفة تبديل الملابس ، وتهديدها ومساومتها على نشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي ، الأمر الذي دعا الى تشكيل فريق عمل مشترك من الشرطة المجتمعية ومكافحة إجرام بغداد والتحقيق مع صاحب المحل الذي اعترف بجريمته ، وأكد ندمه على فعلته ، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المبتز،

وتمكن مكتب مكافحة إجرام (القدس) من إلقاء القبض على عصابة مكونة من امرأة وثلاثة رجال قاموا بابتزاز فتاة تدير مركزا للتجميل في العاصمة بغداد ، وذلك بتهديدها بنشر صورها في مواقع التواصل الاجتماعي وطلب مبلغ (الف دولار امريكي) عن كل صورة مقابل عدم نشر الصور ، وبعد الابلاغ عن هذه الجريمة تم على الفور تشكيل فريق عمل وجمع المعلومات وأخذ الموافقات الرسمية لإلقاء القبض على هذه العصابة ونصب كمين محكم لها وتم القبض عليهم بالجرم المشهود متلبسين بالجريمة فور حضور أفراد العصابة واستلامهم المبلغ ، تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتهمين وتوقيفهم وفق أحكام المادة (٤٣٠) ق.ع وإحالتهم الى المحاكم المختصة لينالوا جزاءهم العادل.

الشرطة المجتمعية.. ادوار مهمة لمواجهة الابتزاز الالكتروني

الحارس - نور الاسدي

ادوار مهمة تضطلع بها الشرطة المجتمعية للوقوف مع المواطن للحد من الضواهر السلبية في المجتمع ومكافحة كل ما من شأنه تهديد الامن المجتمعي ومن هذه الحالات الابتزاز الالكتروني ، الذي يستخدم من قبل ضعاف النفوس لتهديد المواطنين ، نشاطات مهمة ومتواصلة تنفذها مفارز الشرطة المجتمعية للحد من حالات الابتزاز الالكتروني ومساعدة المواطنين حيث تمكنت مفارز الشرطة المجتمعية في دائرة العلاقات والإعلام بوزارة الداخلية من إيقاف عملية ابتزاز مارسها أحد الأشخاص الميسانيين بحق امرأة من محافظة كربلاء المقدسة واتخذت بحقه الإجراءات الأصولية اللازمة، وبينت المجتمعية إن العملية تمت على خلفية مناشدة المرأة للشرطة المجتمعية على خطها الساخن المجاني(٤٧٩)، مطالبة إياها بالتدخل لوضع حد لحالة الابتزاز التي تتعرض له من قبل شخص وعدها بالزواج طيلة ٩ سنوات ولم يف بوعده، فلما تزوجت هددها بنشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي،

الأمر الذي دعا المجتمعية الى التحرك السريع ومواجهة المتهم بالأدلة التي تثبت تورطه بالجريمة، وتتخذ بحقه الإجراءات اللازمة بعد أن قامت بحذف محتوى الابتزاز وتأمين حساب المرأة. فيما تمكن قسم الشرطة المجتمعية من ايقاف محاولة ابتزاز الكتروني نفذها مبتز من بغداد لمرأة في محافظة الديوانية، طالبا منها دفع مبلغ ١٠ ملايين دينار، ومهددا اياها بنشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي. حيث استطاعت الشرطة المجتمعية من تحديد محل اقامة المبتز، واتخذت بحقه الإجراءات اللازمة، بعد ان اعترف بتنفيذه جريمة التهديد والابتزاز. هذا وتم حذف محتوى الابتزاز وتأمين حساب المرأة. في حين تمكنت مفارز الشرطة المجتمعية من احباط عملية ابتزاز الكتروني مارسها احد الاشخاص من محافظة النجف بحق فتاة من العاصمة بغداد. وبينت المجتمعية إن العملية جاءت على خلفية ورود مناشدة عبر خطها الساخن(٤٩٧)، والتي أفادت فيها صاحبة المناشدة الى تعرضها لابتزاز من قبل احد الأشخاص بتهديدها بنشر صورها الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي ما لم تخضع لرغباته الدنيئة، الأمر الذي دعا مجتمعية النجف الى التحرك السريع وجمع المعلومات وتحليلها عن المبتز ومواجهته بالأدلة التي تثبت تورطه بجريمته، والتي اعترف بها صراحة، واتخذت بحقه الاجراءات الأصولية اللازمة، بعد ان قامت بحذف محتوى الابتزاز من هاتف الفتاة وتأمين حساباتها الشخصية. واضافت الشرطة المجتمعية ان مفارزها تمكنت من إحباط محاولة ابتزاز مارسها أحد الأشخاص بمحافظة كركوك بحق شابة مقيمة بإحدى الدول الغربية بتهديدها بنشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي ما لم تتواصل بعلاقتها معه. مبينة إن مفارزها استطاعت من تحديد موقع المبتز ومكان تواجده، حيث واجهته بالأدلة التي تثبت تورطه بجريمته، وقد اعترف صراحة بقيامه بابتزاز الفتاة التي كانت تربطه بها علاقة سابقة، كما اتخذت بحقه الإجراءات اللازمة بعد حذف محتوى الابتزاز وأرقام الفتاة. واضافت انه بعمليتين منفصلتين تم التمكن من إيقاف محاولتي ابتزاز الكتروني لفتاتين إحداهما في محافظة كربلاء المقدسة والأخرى في محافظة الأنبار، وقد اتخذت الشرطة المجتمعية بحق المبتزين الإجراءات الأصولية، فضلا عن اعادة الاموال التي تم الاستحواذ عليها من قبل مبتز الفتاة الأنبارية والتي اخذها بعد التهديد، هذا وتم حذف جميع المواد والصور من هواتف كلا المبتزين. واشارت المجتمعية ان مفارزها تمكنت من إحباط محاولة ابتزاز مارسها أحد الأشخاص في كركوك بحق فتاة أمريكية من أصول عراقية تقيم في نيويورك، حيث قام بتهديدها بنشر صورها على مواقع التواصل الاجتماعي ما لم تتواصل بعلاقتها معه. حيث استطاعت الشرطة المجتمعية من تحديد المبتز ومكان تواجده، ومواجهته بالأدلة التي تثبت تورطه بجريمته، واعترف بقيامه بابتزاز الفتاة التي كانت تربطه بها علاقة سابقة. هذا وقد اتخذت الشرطة المجتمعية بحقه الإجراءات اللازمة بعد حذف محتوى الابتزاز وأرقام الفتاة.بدورها شكرت الفتاة وزارة الداخلية على جهودها الكبيرة في حماية أمن المواطنين وحرياتهم الشخصية. ولفتت الىً تمكن الفارز في محافظة الانبار التابعة الى دائرة العلاقات والاعلام من ايقاف عملية ابتزاز مارسها أحد مدراء الدوائر بحق موظفة مهددا إياها بنشر صورها الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي ما لم تخضع لرغباته الدنيئة.

واعترف المدير بارتكابه التصرفات والسلوكيات غير الصحيحة بحق الموظفة وتهديدها بنشر الصور بعدما واجهته الشرطة المجتمعية بالأدلة التي تثبت تورطه بهذه الجريمة، وقد اتخذت بحقه الاجراءات الأصولية، كما تم حذف جميع الصور التي تخص الموظفة.

الابتزاز الالكتروني جريمة تؤرق المجتمع الدولي والمحلي

الجريمة الإلكترونية

لا تنشروا بياناتكم الشخصية عبر الإنترنت، ويشمل ذلك عنوان المنزل ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بكم، تجنبوا مشاركة هذه البيانات.

الحرب الإلكترونية

كونوا حذرين جداً عند نشر الصور الخاصة بكم على الإنترنت، لأنه بمجرد نشرها على الإنترنت، يمكن للجميع الوصول إليها بسهولة ويمكن أن تستخدم لغرض سيء.

النشاط الإلكتروني

لا تناقشوا المسائل الخاصة في غرف الدردشة.

للتواصل معنا عبر الفيس بوك تابعوا صفحاتنا: الشرطة المجتمعية العراقية
الشرطي المجتمعي العراقي

اتصل بنا على الخط الساخن المجاني: **497**